

متطلبات بيئة الصيرفة الإسلامية

د. وراق على وراق ناصر

أستاذ مشارك كلية الإمارات - السودان

تهدف هذه الدراسة إلى متطلبات بيئة الصيرفة الإسلامية تمحورت مشكلة الدراسة في ظل سعي الدول بالنهوض بالصيرفة الإسلامية عبر الآليات المختلفة، إلا أن معظم الدول تفتقد الركائز والمتطلبات الأساسية والتي هي بمثابة البيئة أو الوعاء الذي تنطلق منه، توصلت الدراسة إلى نتيجة هامة مفادها أن الدول بها بعض المعوقات التي تقف حجر عثرة أمام النهوض بالصيرفة الإسلامية مثل البيئة التقليدية، كذلك أن المصارف لم تجد الاهتمام من البنك المركزي، وأن المصارف الإسلامية تفتقد إلى تقييم الأداء، كما أوصت الدراسة بالاستفادة من تجارب الدول التي لها تجارب رائدة في مجال المصارف الإسلامية.

تحتاج المصارف الإسلامية بيئة شرعية تعد مرتكزا ينطلق منه الدور الاقتصادي لها والتغيير في معتقدات المتعاملين والجماهير وقيمهم وتطبيق القيم التي تقوم على مبدأ الشريعة الإسلامية.

الخور الأول تجارب الصيرفة الإسلامية

لقد اهتمت الكثير من الدول بفكرة الصيرفة الإسلامية وسعت إلى إصدار تشريعات وقوانين لتنظيم أعمال المصارف الإسلامية ونذكر على سبيل المثال لا الحصر الدول التي لها تجارب رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية.

التجربة البريطانية :

أصبحت الصيرفة الإسلامية تجذب اهتمام العديد من الدول مما خلقت دوافع اهتمام الأوروبيين بالصيرفة الإسلامية والتي يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الطفرة النفطية التي اكتسحت المنطقة الإسلامية كذلك توسع الاهتمام بالاقتصاد والتمويل الأخلاقي ومنتجات الصناعة المالية وتفوقها عالميا ونتيجة لدوافع الاهتمام أعلاه تعتبر بريطانيا من الدول التي اهتمت بالصيرفة الإسلامية.

هناك عدة عوامل ساعدت بريطانيا بأن تكون رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية ومن المحتمل أن تصبح مركزاً عالمياً في المالية والصيرفة الإسلامية، ساعد ذلك على توفير الإرادة السياسية الداعمة لهذا التوجه حيث قامت السلطات بفتح عدد من النوافذ الإسلامية في كبري البنوك البريطانية، هذا وقد أصبحت بريطانيا تحتل المرتبة الاولى حيث يوجد فيها ١٠٠ شركة إسلامية تستقبل مدفوعات دولية عبر ٢٥٠

مصرفاً إسلامياً، كذلك يوجد فيها ٢٢ مصرفاً يقدم هذا النوع من الخدمات ولا تتعامل إلا في خدمات تحت مظلة الشريعة الإسلامية، مثل بنك لندن والشرق الأوسط وبيت التمويل الأوروبي وبنك الاستثمار الإسلامي الأوروبي (EIIB) وبنك جيت هاوس التابع لبيت الأوراق المالية الإسلامية الكويتي والبنك الإسلامي البريطاني (النوري، ٢٠٠٩، صفحة ١٩)

التجربة الماليزية:

تعود التجربة المصرفية الإسلامية الماليزية إلى عام ١٩٨٣ م بإقامة مستقبل تحت مسمى بنك إسلامي يعمل وفق الشريعة الإسلامية ومن هذه التجربة كانت الحكومة الماليزية تخطط بأن تكون من أهم المراكز العالمية للصيرفة الإسلامية.

وبعد الأزمة المالية، سمحت الحكومة بإنشاء بنك إسلامي ثانٍ وهو بنك معاملات ماليزيا وبدا البنك المركزي يشجع على التحول إلى كيانات مصرفية إسلامية كل هذه الأشياء أعطت مكانة للتمويل الإسلامي في النظام المالي الكلي من خلال مشروع (الصيرفة الإسلامية)، حيث سجلت حركة العمل المصرفي الإسلامي معدل نمو بلغ ٤٩٪ من حيث الأصول وهذا الاتجاه التصاعدي جعل ماليزيا اليوم رائدة في الصناعة العالمية للتمويل الإسلامي من حيث التنظيم والتوحيد وإصدار الصكوك إلى نصف الإصدار العالمي فاكتر حتي عام ٢٠١٥ م مما عزز، من ذلك دعم الحكومات المتعاقبة وضاعف من حجم الأصول المصرفية الإسلامية في ماليزيا، أما على صعيد أوجه استخدامات التمويل الإسلامي في الاقتصاد الماليزي فقد اكتسب التمويل الإسلامي في ماليزيا قبولا عريضا بين السكان بغض النظر عن العرق أو الدين حيث أصبحت المصارف الإسلامية تشارك وبصورة أساسية بشراء السيارات والعقارات وكذلك تمويل رأس المال العامل للاستثمار في الأوراق المالية، بينما بلغت جهة تمويل العقارات السكنية ورأس المال العامل ٢٥٪. كما تم استخدام نحو ٥٩٪ من التمويل الإسلامي ضمن قطاع الأسر.

كذلك نجد أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل جزءاً هاماً من الاقتصاد الماليزي حيث بلغت القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ٣٩٦.٦ مليار وساهمت بنسبة ٣٥.٨٪ في النتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مما سبق نلخص بأن طبيعة التجربة الماليزية في مجال الصيرفة الإسلامية التي تعد أحد التجارب الرائدة التي استطاعت أن تحقق قفزة هائلة لبلد فقيرة بعد استقلالها من النظام البريطاني إلى دولة في حرية الدول المتقدمة عام ٢٠٢٠ م (ساعد وخواني، ٢٠١٧، صفحة ٥)

التجربة الجزائرية :

واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وبالرغم من أن تجربة الصيرفة الإسلامية كانت تقتصر على خدمات بنك البركة الجزائري والذي يعتبر أول مؤسسة مصرفية مالية تطبق المصارف الإسلامية ثم تلاه بنك السلام والذي بدأ عمله براس مال ٧٢ مليار دينار جزائري (١٠٠ مليون دولار) (ناصر وبوشرمة، ٢٠٠٩، صفحة ٣١٠).

وأكدت بعض الدراسات أن قيمة الأصول المالية الإسلامية في الجزائر أقل مما هو موجود في الدول الأخرى، وبلغت قيمة الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ٢.٥١٦ مليار دولار هو يعادل ٠.١٨٪ من إجمالي الأصول المالية الإسلامية العالمية لعدة مقومات :

- البيئة التشريعية الموجودة في الجزائر هي بيئة تناسب عمل المصارف التقليدية المبادئ التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية لم تجد الاهتمام من البنك المركزي.
- عدم وجود سوق مالي إسلامي وفق الشريعة الإسلامية.
- غياب تقييم الأداء في المصارف الإسلامية. (عوادي، ٢٠١٨)

الخلاصة :

واجهت بيئة الصيرفة الإسلامية تحديات وعقبات في كثير من الدول خاصة الدول الأوروبية نتيجة ضعف الوازع الديني مما عقد من نشر الصيرفة الإسلامية إلا أن بريطانيا قادت تجربة متفردة في مجال الصيرفة الإسلامية والتي تعد متميزة إلى حد ما في مجتمع يفتقد الديانة الإسلامية.

أما في الدول الإسلامية الأخرى فإذا أخذنا تجربة ماليزيا والجزائر بالرغم من قصر التجربتين فقد حققنا نجاحا ملموسا في تجربة الصيرفة الإسلامية وخاصة وأن الدول كانت في قبضة الاستعمار والذي ترك أثراً يصعب التخلص منه.

إلا أن دعم الحكومات المتعاقبة ضاعفت من حجم الأصول المصرفية الإسلامية كما أن التمويل الإسلامي أصبح مقبولا في هذه الدول خاصة ماليزيا. إلا أن الجزائر فيها معوقات تقف حجر عثرة أمام النهوض بالصيرفة الإسلامية، كالبينة التقليدية التي لا تناسب عمل المصارف، كما تفتقد المصارف الإسلامية تقييم الأداء بين الإخفاقات ونقاط الضعف.

المحور الثاني متطلبات الصيرفة الإسلامية

لكي تنهض المصارف الإسلامية في أي دولة لابد لها من وضع خطة استراتيجية تساعد في تهيئة البيئة المصرفية الإسلامية حتى تؤدي رسالتها على أكمل وجه وفق منظومة الشريعة الإسلامية كذلك البحث عن آليات تنهض بالصيرفة الإسلامية، لكن هذه الخطط والآليات تحتاج إلى متطلبات وبيئة مصرفية قائمة على الشريعة الإسلامية والتي هي بمثابة توصيات :

- لابد أن تكون قوانين البنوك تحت مظلة الشريعة الإسلامية حتى تتفادى إشكالية العلاقة مع مختلف المؤسسات التي تعمل في السوق المصرفية .
- الاستفادة من تجارب الدول التي لها تجارب رائدة في مجال الصيرفة أو المصارف الإسلامية .
- أن تعمل السياسة النقدية وفق المنظور الإسلامي مما يوطد العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنك المركزي (ناصر وبوشرمة، ٢٠٠٩، صفحة ٣١١) .
- ربط الخدمات المصرفية بروح التشريع الإسلامي الذي يقوم على التكافل والتعامل والمساعدة وتوثيق الصلات .
- مشاركة العميل في إشباع الخدمة المصرفية وذلك بتقديم البيانات والمعلومات .
- تكوين الاتجاهات الإيجابية لدى المسؤولين في البنك الإسلامي نحو المشاركة الاجتماعية، أي ان المصارف الإسلامية يجب أن تعمل لتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية وأن الحكم على مستوى كفاءة الإدارة في البنك الإسلامي يأخذ في الاعتبار مدى مساهمتها في علاج المشكلات الاجتماعية لأن ما يتحمله البنك من تكاليف نتيجة علاج المشكلات الاجتماعية له آثار إيجابية على مكانته في المجتمع ولو على المدى البعيد .
- كذلك لا بد من تطوير كفاءة الكوادر المصرفية في البنوك الإسلامية، فهذه بمثابة قوى وعوامل دافعة لممارسة البنوك الإسلامية لمسؤولياتها، وتطبيق ما سبق ذكره، يؤدي إلى مهنية عالية تركز على أنشطة المسؤولية الاجتماعية واختيارها اختياراً دقيقاً وواضحاً، ويجب وضع السياسات التي تضبط كل نشاط، ومن الأفضل أن تكون هنالك إدارة مستقبلية تتبع لرئيس مجلس الإدارة متفرعة عن إدارة المسؤولية الاجتماعية والإشراف على تنفيذها .

تحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية من خلال التسلسل الزمني للسياسات، ووضع خطة لا تؤدي لتعارض الأهداف الاجتماعية مع الأهداف الاقتصادية، وأن يكون تنفيذ هذه الأهداف والسياسات وفق التشريع الإسلامي.

المراجع والمصادر:

- ابتسام ساعد، ورايح خواني. (٢٠١٧). تجربة المصارف الإسلامية في ماليزيا تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٥ م. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية (العدد ٣٠)، صفحة ٥.
- أشرف محمد دواية. (٢٠١٦). رؤية استراتيجية لمواجهة تحديات التأمين التكافلي الإسلامي. ISLAM EKONOMİSİ VE FİNANSI DERGİSİ، صفحة ١٩.
- ساعد ابتسام، وخوني رايح. (بلا تاريخ).
- سليمان ناصر، وعبد الحميد بوشرمة. (٢٠٠٩). متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر. ٠٧ (٠٧)، صفحة ٣١٠.
- فيروز زروخي، وآخرون. (سبتمبر ٢٠٢٠). أثر تطبيق الصيرفة الإسلامية في العالم العربي ٢٠٢٠. المجلة المغاربية للاقتصاد والمجتمعات، ٠٧ (٠٢)، صفحة ٣٣١.
- محمد النوري. (٢٠٠٩). التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا المسارات والتحديات والآفاق. (الدورة التاسعة عشرة للمجلس - اسطنبول) تاريخ الاسترداد ٠٤، ٠١، ٢٠٢٠، من المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث: <https://www.e-cfr.org>
- مصطفى عوادي. (٢٠١٨). متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،. الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. الوادي - الجزائر: جامعة الشهيد حمة لخضر.